

التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي

Political development and the concept of crisis within the political system

د. مبروك كاهي(*)

تاريخ إرسال المقال: 2018 /05 /01 تاريخ قبول المقال: 2019/06/12.

الملخص:

تركز الدراسة على العناصر الأساسية للتنمية السياسية، والتي بواسطتها يمكن تحقيق الوحدة والتكامل بين أجزاء المجتمع، فالعديد من النزاعات والتوترات العالمية لا سيما داخل الدولة الواحدة يرجعها بعض الباحثين إلى غياب التنمية السياسية، هذه الأخيرة هي أحد الوظائف الأساسية للنظام السياسي، وبها يتم تحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية أحد ركائز ودعم الوحدة والتكامل بين أجزاء المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، العدالة الاجتماعية، وظائف النظام السياسي، التكامل الاجتماعي، التنشئة السياسية.

Summary:

The study focuses on the basic elements of political development through which unity and integration can be achieved. Many international conflicts and tensions, especially within the same country, are attributed to the absence of political development. The latter is one of the basic functions of the political system. Social justice is one of the pillars of and support for unity and integration among parts of society.

key words: Political development, social justice, political system functions, social integration, political upbringing.

(*) د. مبروك كاهي - أستاذ محاضر (ب) ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، البريد الإلكتروني: kahi30@live.fr

مقدمة:

تعتبر التنمية السياسية من بين الوظائف الرئيسية التي يقوم بها النظام السياسي في أي دولة من العالم، فالتنمية السياسية تحض بأهمية بالغة من قبل النظام، فمن خلالها يستطيع النظام السياسي تحقيق مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وذلك بتجاوز أو إلغاء جميع الفروق والانتماءات العرقية وحتى الثقافية والفوارق الاجتماعية، والتنمية السياسية تمكن المواطنين من المشاركة في عمليات صنع القرار، هذه المشاركة تتم عبر المجالس التشريعية والمؤسسات الدستورية أي أن النظام السياسي يوفر عدة قنوات تمكن أفراد المجتمع من المشاركة السياسية، مما يعطي المواطنين القدرة على إدراك مشكلاتها الحقيقية وكيفية التعامل مع هذه المشكلات تعاملًا عقلانيًا رشيدًا يضمن للأفراد الحصول على حقوقهم، كما يضمن للسلطة المحافظة على سير النظام العام وعدم المساس به أو تعطيله بأي شكل من الأشكال.

فالنظام السياسي يهدف من خلال التنمية السياسية إلى تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أفراد المجتمع، ولا يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا بعد أن يتجاوز النظام السياسي أو يقدم أجوبة على بعض السمات التي إن فشل فيها قد تتحول إلى أزمة.

01- تعريف التنمية السياسية:

هناك العديد من التعريفات التي تناولت موضوع التنمية السياسية، وتجدر الإشارة أن هذا المفهوم ظهر في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، أي أنه مصطلح حديث على ميدان العلوم السياسية لم يكن معروف من قبل، أين افترقت المجتمعات في تلك الفترة إلى القيم السياسية الثابتة نتيجة عدة ظروف لعل أبرزها تبعات الحرب العالمية الثانية وموجات التحرر التي اجتاحت دول العالم الثالث في تلك الفترة، ونتيجة لهذا الوضع وخطورته على الاستقرار السياسي والعملية الديمقراطية ككل عمل علماء الاجتماع السياسي على تطوير آلية تضمن المحافظة على وحدة المجتمع وتكامله السياسي هذه الآلية متمثلة في التنمية السياسية وقد حققت نجاحا في الدول التي كانت لها الإرادة والجدية الفعلية في تطبيقها وهو ما انعكس إيجابا على الأداء والنمو الاقتصادي.

وقد أعطت منظمة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر من المستطاع.

وتعرف التنمية كذلك على أنها عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تجتاح وتنتشر في المجتمع كله رأسيا وأفقيا، وقد تبدأ التنمية بالنخبة أو فئة أو شريحة مجتمعية معينة، لكنها بعد ذلك تنتقل للمجتمع بوسائل عدة للمجتمع كله وتصبح شاملة، هذه الوسائل قد تتمثل في طرق إعلامية ثقافية اقتصادية اجتماعية سياسية وحتى سلوكية نفسية¹.

ويمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية على أنها نقلة نوعية وكمية من وضع إلى آخر أفضل منه وفي جميع المجالات الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية وحتى التكنولوجية.

فالتنمية كمفهوم عام هي مفهوم شامل وواسع يمس بالدرجة الأولى المجتمع، ومن هذه المقاربة فإن التنمية السياسية هي جزء لا يتجزأ من التنمية الكلية للمجتمع، ويمكن تعريف التنمية السياسية على أنها.

فالتنمية السياسية هي عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيه العوامل المادية بالمعنوية، وهي متضاربة مولدة حالة انتقال للمجتمع من وضع التخلف إلى التقدم السياسي، هي عملية معرفة بالأساس، حيث تزيد كما ونوعا في المجال السياسي لدى الفرد والمجتمع. يساعد النظام السياسي على وضع هذه المعرفة موضع التطبيق من خلال العمليات السياسية المتعددة مثل الترشيح، الانتخابات، حرية التعبير والتصرف، تداول السلطة سلمياً، الخ.

ويعرفها الباحث العراقي الدكتور "غازي فيصل" بأنها ظاهرة بنيوية ترتبط بعلاقات المجتمع وقوى الإنتاج بالقوة والسلطة، والوضع الطبقي والاجتماعي، لذا فإن الانتقال من التخلف إلى التنمية بإعادة توزيع للقوى الاجتماعية والثروة الاقتصادية والسلطة السياسية².

¹ أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية. غزة الجامعة الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2011 ص07

² غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. بغداد جامعة بغداد كلية العلوم السياسية 1993 ص 08

وتعرف التنمية السياسية على أنها تعبئة الجماهير وتفاعلهم مع النظام القائم وعدم وقوفهم موقف اللامبالاة ويتسم ذلك بدرجة المشاركة الشعبية الموسعة.

وتعرف أيضا التنمية السياسية بأنها الاستقرار والتغيير المنظم، ويرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أنه أي شكل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على البيئة الملائمة لذلك، إن دور التنمية السياسية يتحدد في تسهيل النمو الاقتصادي، كما تسهم في تهيئة الظروف للتغيير في القيم مما يكفل التحول نحو المجتمعات الحديثة.

ومن ناحية أخرى تعمل التنمية على قيام المؤسسات التي تلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعلى تعبئة الجماهير وتفاعلها مع النظام القائم¹.

ويمكن تعريف التنمية السياسية كذلك على أنها "قيادة وإدارة العلاقة بين الأفراد والتنظيمات، والنشاطات الحكومية والعلاقات الخارجية للبلاد، كي يبلغ المجتمع أهدافه"².

وهناك بعض التعريفات للتنمية السياسية لكنها غالبا ما تركز على طابع العلاقات بين أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن "التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام على تمايز البنى السياسية" هذا التعريف يركز كثيرا على متغير المساواة بين أفراد المجتمع المدني من جهة وبين إحدى الوظائف الأساسية للنظام السياسي وهي وظيفة تمايز البنى السياسية أي استقلال المؤسسات عن بعضها مما يعطيها أريحية أكبر لأداء مهامها بعيدا عن أي ضغط من أية جهة كانت وبذلك تتحقق التنمية السياسية وفقا لهذا التعريف، فالنظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي، وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتوطيد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية. وقنوات لتنظيم الصراع السياسي، والتنمية السياسية تتطلب من النظام السياسي:

¹ محمد منير حجاب، الاعلام والتنمية الشاملة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ط1 ص 87

² أسعد سمير أسعد حبلوني، "المدرسة التجديدية في الفكر الإسلامي وأثرها على التنمية السياسية المشاركة السياسية عند المرأة نموذجا". رسالة ماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2012 غير منشورة ص 36

- قدرة النظام السياسي على التعامل مع بيئته الداخلية والبيئة الخارجية.
 - قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
 - أن يكون الهدف من وراء التنمية السياسية هو عملية بناء حقيقية للديمقراطية.¹
- مفهوم الأزمة:**

يعتبر مصطلح الأزمة من أكثر المصطلحات تداولاً في القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، كما تكاد تكون الأزمة روتين في حياة الأفراد إلا أن حدثها تختلف من شخص إلى آخر كما أن كيفية التعامل معها ليست موحدة وإن كانت متشابهة في بعض الأحيان، لكن قبل أن نقوم بتعريف الأزمة نقوم بتحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأزمة.

الأزمة لغة: تعني الشدة والقحط، يقال أصابته سنة أزمته أزمًا، أي استأصلتهم، وأزم علينا الدهر أزم علينا أزمًا، أي اشتد وقل خيره.

الأزمة اصطلاحاً: هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.²

الفرق بين المشكلة والكارثة والأزمة:

المشكلة: تعتبر الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى وجود أزمة لكنها ليست الأزمة في حد ذاتها.

الكارثة: تعرف الكارثة بمفهومها العام وهو الغم، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد وتعبير الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلاً ونجم عنها ضرر في الماديات أو في المعنويات أو كليهما معاً.³

¹ صالح بلحاج، " التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات " www.google.com تاريخ الاطلاع على الصفحة doc 2014/02/23

² صبحي رشيد اليازجي، " إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم، دراسة موضوعية" مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين،

العدد الثاني 2011 ص 334

³ المرجع نفسه، ص 336

أما فيما يخص خصائص الأزمة فيمكن إجمالها فيما يلي:

- التداخل في عناصرها والتشابك والتعقيد في أسبابها والقوى المؤيدة والمعارضة لها.
- عنصر المفاجأة الذي تحدّثه والتركيز الذي تحظى به لدى المؤسسات والأفراد.
- قلة البيانات المتوفرة عنها وعدم الدقة فيها.
- إنها تمثل نقطة تحول رئيسية وأساسية لأحداث متسارعة ومتشابكة.
- يصاحبها صدمة وتوتر بدرجة عالية خاصة في بدايتها مما يسبب الضعف في إمكانية التأثير الفعال فيها.
- إن مفهوم الأزمة يتسم بشمولية طبيعته، واتساع نطاق استعماله. لذا، فهو ينطبق على صور مختلفة من العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني. الأزمة، تهديد خطير لعملية تشغيل النظام السياسي، تنشأ من مجموعة أحداث مترابطة تعبر أساساً عن صورة من صور الصراع.

ويعرف علماء الاجتماع الأزمة على أنها "اختلال نظام القيم والتقاليد المرعية إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته، والعمل على إعادة التوازن على هذا النظام، وذلك من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطور المجتمع". الأزمة بهذا المعنى، هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً ملموساً على النظام كله. في حين يقصد بالأزمة سياسياً، "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد لنظام سياسي وتلابيبه وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله". لذا، فعند دراسة أي أزمة بالعموم، إن مفهوم الأزمة يتسم بشمولية طبيعته، واتساع نطاق استعماله. لذا، فهو ينطبق على صور مختلفة من العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني. الأزمة، تهديد خطير لعملية تشغيل النظام السياسي، تنشأ من مجموعة أحداث مترابطة تعبر أساساً عن صورة من صور الصراع.

يعرف علماء الاجتماع الأزمة على أنها "اختلال نظام القيم والتقاليد المرعية إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته، والعمل على إعادة التوازن على هذا النظام، وذلك من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطور المجتمع". الأزمة بهذا المعنى، هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً ملموساً على النظام كله. في حين يقصد بالأزمة سياسياً، "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد

لنظام السياسي وتلايبيه وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله". لذا، فعند دراسة أي أزمة بالعموم،

ويختلف مفهوم الأزمة باختلاف طبيعتها فهناك الأزمة الاقتصادية¹ والأزمة السياسية والأزمة الاجتماعية وغيرها، وارتباط هذه العناصر مع بعضها البعض يدل دلالة قطعية على وجود أزمة حضارية شاملة، ويعرفها "محمد حسن بهلول" " علاقة اجتماعية بين متغيرين مختلي التوازن"²

ولدراسة وتحليل أي أزمة لا بد من مراعاة العناصر الخمسة التالية:

01- طبيعة الأزمة.

02- طبيعة المداخلات.

03- تأثير النظم المجتمعية الأخرى.

04- قدرة النظام ومستويات أدائه.

05- موقف الفاعلية الداخلية للنظام اتجاه الأزمة.

أما عن أسباب الأزمة فهي متعددة ومتنوعة منها ما هو سياسي ومنها اقتصادي واجتماعي وحتى ثقافي، إلا أن عندما تمس الانظمة فرعا ما فإنها تؤثر على بقية الفروع الأخرى على اعتبار أنها كلها تخضع للنظام الكلي وهو النظام الاجتماعي وباقي الأنظمة الأخرى (السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...) هي جزء منه.

01- الأسباب السياسية: وهي من الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة وتساهم كثيرا في تطورها وحدة تفاقمها، ذلك أن الأزمة الحادثة تعبر عن سوء العلاقة بين النظام وسلطته من جهة والمجتمع المدني من جهة ثانية، وهو ما ينتج عنه هوة أو قطيعة بين هذين المتغيرين، وهناك عدة عوامل أو أسباب تقعد المجتمع المدني الثقة في النظام السياسي لعل أبرزها.

¹ الأزمة الاقتصادية هناك من يعتبرها ضمن دورة حياة الاقتصاد وأنها تعطي نفسا آخر له، مثل الأزمة الاقتصادية التي وقعت في سنة 1929 والتي أعطت للنظام الرأسمالي بعدا آخر من حيث التنظيم والنشاط والكفاءة والفعالية، إن فالأزمة هي حالة صحية أكثر منها مرضية فقط تختلف حدثها ووقعها بحسب قوة الاقتصاد القائم.

² محمد بقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. الجزائر: مطبعة حلب، 1993 ص15

- غياب سلطة سياسية قوية تدير الأمور، وتعمل على توجيه العملية السياسية وإحداث تغييرات تنظيمية وسياسية¹.

- فشل مؤسسات النظام في وظيفة بلورة المصالح وتجميعها، وهذا ما ينعكس على العملية البيروقراطية، أي أن أجهزة النظام السياسي تتحول من أجهزة خدمة إلى أجهزة حكم، وهذا ما يعمق الهوة أكثر بين النظام السياسي والمجتمع.

- إشكالية شرعية النظام السياسي في حد ذاته، وهنا تظهر مسألة الحريات العامة وكيفية تعامل النظام السياسي معها وزيادة القهر والتسلط كلها وغيرها تساهم في حدة وتفاقم الأزمة بين النظام والمجتمع.

- الفساد السياسي والإداري عندما تستشري هذه الظاهرة خاصة من قبل شاغلي المستويات العليا للإدارة، فإن جميع مؤسسات الدولة تصاب بحالة من اللامعقلانية واللامرئية في التسيير مما يجعل المجتمع المدني أما استفهام حول جدوى النظام السياسي وموقعه من هذه الظاهرة التي هي في الأصل أزمة قد تترتب عنها أزمات أخرى².

02- **الأسباب الاقتصادية:** وهي الأخرى لا تقل أهمية عن الأولى (السياسية) فضعف الأداء والمردودية للمنشآت الاقتصادية الضخمة التي كلفت المجتمع تكاليف وتضحيات جسيمة من شأنها أن تخلق أزمة بينه وبين النظام السياسي القائم الذي يتولى عملية إصدار القرارات وتوجيه السياسات العامة الخاصة بالقطاع الاقتصادي، كذلك العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية غالبا ما يتم تصويرها بشكل سلبي، خاصة أثناء عملية التحول الديمقراطي أين يتم المساس أو الإضرار بالأداء الاقتصادي خاصة في الأنظمة دول العالم الثالث التي كانت تعاني من الأنظمة التسلطية.

03- **الأسباب الاجتماعية:** تنشأ الأزمة لأسباب اجتماعية لعدة نتائج أو أسباب، تتسبب عادة عن اختلال في التوازن الاجتماعي بين مختلف الطوائف والشرائح، أو بينها وبين السلطة السياسية والنظام السياسي، والسلطة الحاكمة فيه، وينعكس هذا الوضع في أزمة اجتماعية قد تمس مختلف المجالات،

¹ نوال بلحربي، " أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007". مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات

الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع التنظيم السياسي والإداري ، غير منشورة ص39

² ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع. بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ط1 سنة 2001 ص183

والأزمة الاجتماعية قد تحدث لعدة أسباب لعل أبرزها تزايد لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية، لضمان سيطرتها على المجتمع، كذلك التنافس بين مختلف القوى الاجتماعية المتعددة في المبادئ الفكرية والسياسية، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال مدروس نحو توازن جديد للقوى الحزبية والسياسية، أو سقوط النظام تحت مطرقة الضغط الاجتماعي المتصاعد، وعدم وجود قنوات صالحة لاستيعاب هذا الصراع وإعادة تأسيسه سلميا.

وتسبب ظاهرة التهميش في حدوث أزمة اجتماعية وينتج عن هذا الأمر أزمة عزوف لدى أفراد المجتمع وعدم اهتمامهم بالحياة السياسية، وبهذا يحدث انفصام بين عالم التهميش والخب السياسية والاقتصادية، وهو ما يولد علاقات الإقصاء وعدم الانتماء بين العالمين، ويتم التعبير عن سخط الأطراف المهمشة في عدة أشكال كالتمرد الجماعي، أو الارتباط بحركات الاحتجاج الديني.

وعندما نقبل الفئات الاجتماعية التي تسعى الى تحقيق المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية فإن الأمر يزداد سوءا وتدخل في صراع داخلي فيما بينها وبذلك تنتشر مشاعر السخط الاجتماعي العام، وتأخذ صور متنوعة منها الانتفاضات الحرب الأهلية العصيان المدني الاحتجاجات والمظاهرات.... الخ وهنا يجب النظام السياسي والسلطة لا مبرر لبقائهما أو شرعيتهما، كما هناك أسباب أخرى للأزمة كالثقافية وغيرها وكلها ذات علاقة مباشرة بالنظام السياسي والمجتمع المدني وتؤثر على العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين، إن هذه الأزمات تؤثر بشكل كبير وجلي على النظام السياسي واستقراره من جهة وعلى وحدة المجتمع وتكامله السياسي من جهة ثانية، ومن أجل المحافظة على توازن هذه العلاقة فإن النظام السياسي يلجأ للتنمية السياسية كأداة لتحقيق هذا الهدف، ولا يمكن أن تتأتى هذه العملية إلا بعد أن يقدم النظام السياسي عدة إجابات لمجموع تساؤلات هي في الأصل سمات لكن إن فشل النظام السياسي في التعامل معها تتحول إلى أزمات تهدد وحدة المجتمع وتكامله السياسي وحتى الاجتماعي.

01- أزمة الهوية:

تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انقضاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة وطنية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات

السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاءه للحكومة المركزية¹، وعلى هذا الأساس تعرف الهوية بأنها "الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فيه، والعمل معا من أجل تحقيق الأهداف العليا للوطن" ومن هذا التعريف نستنتج أن أزمة الهوية هي أزمة ولاءات ومن هنا يتعين على النظام السياسي استخدام كامل قدراته من أجل تكثيف هذه الولاءات وتحويلها إلى الولاء الوطني، وتزداد حدة هذه الأزمة في دول العالم الثالث الدول المتخلفة الدول التي حازت على استقلال من الدول الاستعمارية، في هذا النمط من الأنظمة تتعدد وتتعدد الولاءات داخل المجتمع من قبلية إلى شخصية إلى عرقية طائفية وفي أسوأ الحالات إلى دينية، بينما في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية فإن النموذج التنموي الغربي يرتبط بتحول المجتمع السياسي إلى الدولة الحديثة المكتملة البناء، والاتفاق حول الهوية الوطنية، الذي نجحت في تطبيقه إلى حد ما، بينما أو في حين فشلت دول العالم الثالث مثلما ذكرنا سابقا أين عمليات ترسيم الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية أضرت كثيرا بالتوازنات بالأقليات والجماعات العرقية² أين طرحت أزمة الهوية بشكل حاد³.

وتزداد حاجة النظام السياسي للقيام بعمليات التنمية السياسية من أجل تحقيق التكامل السياسي خاصة في ظل تنوع السكان وتوزعهم على عدة مناطق، وغيرها من العوامل التي من شأنها أن تساهم في تعمق من أزمة الهوية، التي قد تتضاعف على حساب الهوية المشتركة، ومن أجل تفادي كل هذا يستوجب على النظام السياسي أن يقوم بـ:

- الاتفاق على إقرار الهوية المشتركة.

- الإيمان والاختيار الطوعي للانتماء إلى الإقليم أو الدولة الواحدة.

¹ ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. قالمة (الجزائر): مديرية النشر لجامعة قالمة ط1 سنة 2006 ص119

² أغلب النزاعات الموجودة في العالم خاصة مناطق دول العالم الثالث يكون السبب وراءها الأقليات أين يتم التمييز بينها وبين الجماعات الأخرى كذلك الحدود الموجودة التي وجدت بعض الأقليات نفسها مقسمة بين عدة كيانات سياسية، في الوقت الذي نجح فيه النموذج الغربي التنموي في إزالة هذه الحواجز والحدود وتركت المجال مفتوحا لتنقل السلع والأفراد وحتى الأموال بكل حرية.

³ كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات داخل الدولة الواحدة. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر ط1 سنة 2011

- نظام للاتصال يربط بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد يسهل تبادل وتناقل القيم المشتركة. إن أزمة الهوية لديها عدة تبعات في حال ما فشل النظام السياسي في التعامل معها، فهي تهدد وحدة المجتمع من خلال بروز الصراع الداخلي بين مكونات المجتمع، هذا الصراع الذي عادة ما تكون بداياته الأولى اجتماعية محضة لكن ان فشل النظام السياسي في احتوائها في وقتها وبالكيفية المناسبة قد تتحول إلى أزمة صراع داخلي بصيغة سياسية قد تغذية أطراف فاعلة من البيئة الخارجية مما يزيد الضغط على النظام السياسي من جهة والمجتمع من جهة ثانية أين تصبح مكوناته مهددة بالانهيار والانفجار في ظل غياب الهوية الوطنية، أين يتم التعبير عن هذا التمزق والصراع الداخلي فيما يعرف بالحروب الأهلية¹، أو بتعريفها الاجتماعي فشل مكونات المجتمع الواحد في الوصول إلى أرضية اتفاق لبناء هوية مشتركة تعبر عن الانتماء القومي للدولة الواحدة، فعمق أزمة الهوية ينجم عنه عدم المساواة في المعاملة، كذلك التفاوت في توزيع القيم السياسي وبذلك تحصل عمليات الإقصاء أو التمييز على أسس لا أخلاقية ولا عقلانية كاتخاذ الدين كمعيار أو اللغة والمذهب وحتى العرق.

فأزمة الهوية هي أزمة لها تبعات خطيرة على المجتمع والنظام السياسي معا، فالصراع على الهوية غالبا ما ينتهي بتدخل أجنبي وهذا ما حدث فعلا في المجتمعات التي فشل فيها النظام السياسي في فرض هوية الدولة الوطنية وكذلك تحقيق الانتماء والولاء للكيان السياسي وهذا ما وقع لدولة السودان أين بدأ الصراع داخل المجتمع ليصل إلى حرب أهلية تغذيها أطراف خارجية لينتهي بتقسيم البلاد إلى دولتين، وحتى إن تمكن النظام في التحكم في هذه الأزمة (أزمة الهوية) دون الوصول إلى حلول جذرية لها فإن هذه الأخيرة تعمل إضعاف الدولة واستهلاك موارده وتوجيه الطاقات في غير محلها وتعيق عمليات التنمية.

فالتنمية السياسية اتجاه هذه الأزمة ليست بالأمر السهل أو الهين فقضية الهوية هي مرتبطة أساسا بوجود المجتمع واستمراره لكن هذا لا يعني من وجود خيارات إذا ما تحققت فرص التنمية السياسية وذلك ب: الاعتماد على وجود شخصية كاريزماتية قادرة على تجسيد الآمال والرموز المشتركة القومية،

¹ يمكن ضرب عدة أمثلة في العالم كدولة لبنان أين دارت حرب أهلية بسبب تعدد الطوائف داخل المجتمع وتعددت الهويات حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية فإن السلم تم بناءه على حساب تعدد الولاءات والائثيات حيث غابت الهوية الوطنية للدولة وحضرت الهوية الاثنية والولاء الطائفي مما يجعل بوادر الأزمة لا تزال قائمة.

وإن كان هذا الإجراء غالبا ما تلجأ إليه دول العالم الثالث فهذا الخيار لا يعتبر كحل جذري وسرعان ما تعود بدور الأزمة من جديد، وقد تلجأ هذه الدول النامية على الحزب الواحد الذي يعتبر في مثل هذه الأنظمة المسجد الوحيد للهوية والشخصية الوطنية للأمة الواحدة، وحتى وأن فتحت المجال للتعددية فإنها تكون تعددية في إطار سياسي واحد¹.

02- أزمة الشرعية:

إن أزمة الشرعية هي أزمة جد حادة يمكن أن تصيب نظام الحكم وقد يترتب عليها الإطاحة به بأساليب قد تكون عنيفة في أغلب الحالات، فغياب عنصر الشرعية يجعل النظام السياسي غير مطمئن لبقائه وغير قادر على الانفتاح على المجتمع وإشراكه في العملية السياسية، وبسبب أزمة شرعية النظام قد يلجأ هذا الأخير إلى استخدام أساليب العنف والإكراه حتى يضمن بقاءه واستقراره، لكن في ذات الوقت قد تستخدم هذه الأساليب في الإطاحة به بعد يأخذ المجتمع شرعية تحدي النظام القائم واستخدام أساليب العنف للإطاحة به.

فالشرعية بمعناها الواسع هي القبول بالنظام السياسي من قبل مواطنيه واعتقادهم أن نظام الحكم القائم هو النظام الذي يخدم رغباتهم وطموحاتهم وآمالهم، وعليه فإن درجة القبول والمصادقية وقبول السلطة تعني التحول من الأسس التقليدية للسلطة إلى الأسس الحديثة أي الأساس التعاقدية، ولأزمة الشرعية عدة صور وأنماط² كلها من شأنها أن تؤثر على وضع النظام السياسي والمجتمع.

- أزمة الشرعية أزمة دستورية مؤسساتية: عندما يرفض المجتمع تقبل هذه المؤسسات الرسمية باعتبارها مصدر أو شكل من أشكال السلطة القائمة، وهذه الأزمة تنجم عن سياسات تقوم بها هذه المؤسسات بعيدا عن وظائفها الحقيقية أو إساءة استخدام الأفراد القائمين على هذه المؤسسات لأدواتها ووسائلها.

¹ أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية. مرجع سابق ص15

² نوال بلحري، " أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007". مرجع سابق ص45 لمزيد من المعلومات حول صور الشرعية يمكن العودة لهذا المرجع.

- أزمة الشرعية أزمة تغيير: قد تكمن في أزمة التغيير التي تواكب عملية التغيير في البناء الاجتماعي، فالوضعية السياسية المتعلقة بتنظيم المجتمع وقيادته لا تكون شرعية إلا عندما تعبر عن هويته، ولكن تبقى شرعية السلطة مع نفوذ وقيم المجتمع في كل نظم عمله.

- أزمة الشرعية أزمة فعالية: ويقصد مدى قدرة النظام على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة من أجل مواجهة أزمة التوزيع التي تعتبر من بين الوظائف الأساسية للنظام والتي من خلال يحافظ النظام السياسي على وحدة المجتمع وتماسكه.

وأزمة الشرعية لها آثار سلبية على المجتمع و النظام السياسي في حد ذاته قد تعصف بأمن واستقرار الدولة، لعل أبرزها انحلال الروابط التي تربط النظام بعناصره المجتمعية، والتي كانت قائمة على الرضا والقبول والاعتراف المتبادل، لتحل محلها علاقات الإكراه والعنف والقوة وهنا تجد السلطة نفسها مرغمة على استخدام وسائل القسر ضد الجماعات المعارضة، كما أن أزمة الشرعية قد تؤدي أو تعرض الجماعات السياسية وحتى الاجتماعية للشقاق والصراع وما يتبعه من أزمات، ليصل إلى مرحلة الانهيار والاستقرار السياسي وتبرز أشكال العنف في أشبع صورها، ومن ثم تتحول مصدر تهديد للدولة ككيان ووجود المجتمع في حد ذاته¹.

ومن أجل تجاوز هذه الأزمة التي قد تتحول مصدر لجميع الأزمات على النظام السياسي بناء عقد توافقي مع المجتمع يتم بموجبه بناء شرعية قائمة على ما يلي:

- الرضاء العام والقبول الجماعي.
- مراعاة المصلحة العامة وتحقيقا لها.
- الطريقة والأسلوب المتفق عليهما جماهيريا في تولي السلطة السياسية وتداولها.
- توجهات ومدرجات المواطن السياسية الطويلة (التنشئة والثقافة السياسية)
- ومن أجل وضع أسس للشرعية يقدم "ماكس فيبر" ثلاثة أنماط أو أشكال للشرعية
- أ- الشرعية التقليدية: وتستند إلى العادات والتقاليد ومبدأ الوراثة والمعتقدات الدينية.
- ب- الشرعية الكاريزماتية: وتعتمد على الصفات الذاتية والشخصية للقائد

¹ نفس المرجع السابق الذكر .

ت- الشرعية الدستورية القانونية: وتستند إلى النصوص القانونية والدستورية أي أن إسناد السلطة يتم وفقا للقواعد الدستورية المتعارف عليها.

إذا ما بقيت القواعد التقليدية هي التي تحكم وتسيطر، فإن من شأنها أن تخلق فجوة بين المواطن والحكومة القائمة. وهذا يُفسر باللاقبول وعدم الرضا العام وعدم الاتفاق. وهذا ما يطلق عليه معضلة الشرعية. تتلخص المشكلة في عملية التحول من النمط التقليدي إلى النمط الدستوري القانوني الذي يقتضي عمليات التحديث السياسي. وتلك العمليات يترتب عليها ظهور طبقات جديدة، وزيادة في درجة الوعي السياسي، وإحلال قيم سياسية جديدة محل القديمة. ويعني ذلك كله، أن السلطة السياسية القائمة ينبغي أن تتكيف وتتطور وتستجيب لتلك المقتضيات. عموماً، ترتبط الشرعية بقدرة النظام السياسي على الاستجابة لحاجات المواطنين المتزايدة¹.

03- أزمة المشاركة السياسية:

المشاركة في معناها الحقيقي هي طريقة حياة Style of life تتخلل كل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي في حياته دون تمييز بين المواطنين على أساس النوع أو العرق أو الدين أو اللغة أو العمر أو الطبقة، والمشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسئولية، وفي الوقت ذاته هي هدف ووسيلة في آن واحد، ومع ذلك فالمشاركة السياسية تتطلب وعياً ورغبة وقدرات ومهارات تنظيمية كما تتضمن بيئة تمكن لها النمو كما تتطلب إدراكاً من جانب سلطات الدولة لقيمة مشاركة المواطن، وبسبب هذه المتطلبات فإن الجماعات المحرومة والتي لا قوة لها تستبعد من تلك الحقوق والمسئوليات، أي أنها لا تملك القدرة على صنع القرار².

فالمشاركة السياسية هي أحد مقومات الحداثة السياسية والتي يتمخض عنها ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع.

فأزمة المشاركة السياسية قد تنجم عن عجز في أداء المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، وإقصاء للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح

¹ أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية. مرجع سابق ص15

² سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا.

الإسكندرية: كلية التربية جامعة عين شمس 2005 ص22

المبادرة المبدعة وتأكيد الأحادية المتعسفة وتراكم عناصرها لسنوات عديدة، ففي ظل أنظمة ذات أحادية حزبية¹ تمارس النخب الحاكمة سياسة الإقصاء وعدم إشراك القوى ذات التوجه السياسي المعارض، وتعمد إلى السياسات التعبوية التي غالبا ما تكون مفرغة من محتواها الحقيقي المتمثل في المشاركة السياسية الحقيقية، التي تختلف كل الاختلاف عن المدلول الأول (المشاركة السياسية) فالتعبئة السياسية تأخذ أشكال التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب الحاكم، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها وبالتالي الافتقار إلى وجود قنوات شرعية أخرى، فهذا الانسداد فتح المجال على مصراعيه لبروز ظاهرة العنف السياسي.

وإضافة على الأسباب السالفة الذكر التي قد تنشأ عن أزمة المشاركة السياسية، انعدام قنوات ووسائل تتيح للمواطنين التعبير والمشاركة في صنع القرارات وحتى الإسهام في صنع السياسات العامة، كذلك ترتبط بمدى استعداد المواطنين للمشاركة التطوعية في أنشطة النظام السياسي، ومن جهة ثانية فإن أبرز الأسباب التي تساهم في معضلة أزمة المشاركة السياسية والتي تؤثر سواء من قريب أو من بعيد على وحدة المجتمع وتكامله السياسي، هي بروز فئات وشرائع اجتماعية جديدة خاصة للأنظمة حديثة الاستقلال أين تغلب سياسة ملء الفراغ والاهتمام أكثر بعمليات البناء والتشييد على حساب صنع القرارات السياسية التي تحتكرها أنظمة الأحادية الحزبية، هذه الفئات الاجتماعية الجديدة ومع تدرج الزمن والاستفادة من كل ما هو متاح من تعليم وثقافة يتكون لديها ويتبلور عندها وعي سياسي حيث أن الاختلاف في الرؤى والتوافق بينها وبين النظام السياسي قد يؤدي بها الأمر عدم المشاركة لانعدام اقتناعها بتوجهات النظام السياسي وهو الأمر قد يفتح المجال للصراع وتصفية الحسابات مما يجعل المجتمع أمام مفترق سياسي قد ينتهي بانفجار أو صراع، بين الفئات الاجتماعية الجديدة والنخب السياسية الحاكمة التي قد تحاول المحافظة على ما يطلق عليه بالمكتسبات أو الامتيازات التي حصلت عليها في ظل الأحادية الحزبية، حتى وفي ظل انتهاء هذه الأخيرة والانتقال إلى التعددية الحزبية السياسية فإن أزمة المشاركة السياسية لا يعنى أنها قد حلت، فغياب الأحزاب السياسية عن القيام بدورها

¹ من الأزمات التي عصفت بالنظام السياسي في ظل الأحادية الحزبية أزمة المشاركة السياسية أين اعتمد الحزب على التعبئة والحشد وغابت الجماهير عن المشاركة الفعلية في صنع القرارات واقتصر دورها على التأييد والمساندة الأمر الذي أدى إلى ظهور موجات واسعة من العنف تمثلت في صورة جليلة في أحداث أكتوبر 1988 التي نقلت نوعية في تاريخ البلاد.

الحقيقي والفعلي من خلال عمليات التوعية من خلال الحملات ليست فقط الانتخابية وإنما حتى الإعلامية كذلك ممارستها لوظيفتها الرئيسية وهي التنشئة السياسية.

ويمكن إعطاء تنمية سياسية نتوصل من خلالها إلى حلول لهذه الأزمة من خلال النظريات المفسرة لها ويمكن إجمالها فيما يلي:

- أ- النظرية الأولى: من أبرز المنظرين لهذه النظرية (كارل دويتش) كذلك (ليرنز) وتتعلق رؤيتهما للمشاركة السياسية أن عمليات التحديث يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في العملية السياسية، فبينما ركز (ليرنز) على تأثيرات التحضير والاهتمام بوسائل الاتصال الحديثة، بينما ركز (كارل دويتش) على مفهوم التعبئة الاجتماعية، إذ يرى أنه ليس من الضروري أن تقود التعبئة الاجتماعية إلى المشاركة السياسية، ولكن قد ينجم عنها موقف جديد، حيث في إطارها يصبح عدد كبير من الأفراد في متناول القدرة الحاكمة على المناورة، كما أشار دويتش إلى أثر وسائل الاتصال الجماهيري وتغيير أماكن الإقامة وتزايد معدلات التعليم كلها عوامل من شأنها ترفع من نسب المشاركة السياسية.
- ب- النظرية الثانية: تربط هذه النظرية بين المشاركة والتركيب الاجتماعي مفترضة أن من أهم مؤشرات ودلائل عملية التحديث المختلفة التغيرات التي تطرأ على نظام التركيب الاجتماعي. فحوى هذه النظرية، أن عملية التحديث تخلق جماعات وشرائح اجتماعية جديدة لم يسبق وجودها. وأن ظهور هذه الجماعات والشرائح الاجتماعية لا بد وأن يغير نمط وطبيعة العلاقات بين الجماعات القائمة من جهة، وبينها والجديدة من جهة أخرى.
- ج- النظرية الثالثة: وهي نظرية النخبة المتقفة، وتجدر أصولها وتجلياتها لدى أنصار المدرسة التاريخية الذين أولوا الحركات القومية والأفكار الأيديولوجية اهتماما كبيرا في علاقتها بالمشاركة السياسية. يركز أنصار هذه النظرية على الدور الذي تلعبه الحركات القومية في نشر أفكار المساواة والعدالة ومبادئ القومية، وكذلك في إثارة حماسة الجماهير لممارسة العمل السياسي. فهم يؤكدون على أهمية أفراد هذه النخبة في خلق الأفكار القادرة على تغيير الاتجاهات وأنماط السلوك السياسي لدى الطبقات الاجتماعية الأخرى¹.

¹ أمين محمد علي دبور ، دراسات في التنمية السياسية. مرجع سابق ص25

وإذا ما نجح النظام السياسي من تحويل أزمة المشاركة إلى سمة من سماته فإنه يعطيها بعد اجتماعي له الأثر البالغ على المجتمع وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن جهة ثانية فإن الصيرورة التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية هي حتمية لا بد منها فعلى النظام السياسي أن يطور آلياته من خلال عمليات التنمية السياسية من أجل استيعاب هذا التحدي بالمشاركة السياسية في صنع القرارات وتوجيه السياسات العامة، كما أن المشاركة السياسية لا يوجد لها نموذج موحد في العالم وأن درجاتها تختلف من نظام إلى آخر، فعلى الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث أن تعمل على تكيف آليات المشاركة السياسية بما يتوافق مع خصوصيتها ومتطلبات بيئتها الداخلية.

04- أزمة التوزيع:

وتشير إلى الزيادة الكبيرة في مطالب المواطنين واعتقادهم بأن الحكومة مسئولة عن تلبية هذه الاحتياجات، والمطالب لرفع مستوى المعيشة في المجتمع، وهذا التوزيع يكون في شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية، والفرص بين الأفراد والجماعات ويمكن قياس قدرة النظام السياسي على هذه الوظيفة، عن طريق تحديد كمية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية¹.

وتتداخل أزمة التوزيع مع أزمات أخرى مثل قدرة النظام الاستخراجية، والتي تعبر عن مدى كفاءة النظام من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء، وتعتبر هذه القدرة ذات الأهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي، هذا الأخير لديه مطالب والاحتياجات تتزايد مع الوقت ويصبح لديه درجة توقع بزيادة المنافع الاقتصادية.

وتزداد حدة هذه الأزمة في الدول النامية التي تعاني التخلف على عدة أصعدة اقتصادية مختلفة، مما يسبب عدة مشاكل في قدرة النظام الإنتاجية، ويجعل النظام والمجتمع أما أزمة الاعتبارات الفنية والحسابية في التوزيع، وتنتج عن هذه الأزمة كذلك أزمة المساواة والعدالة الاجتماعية، ورغم إتباعها عدة

¹ بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1 سنة 2013

سياسات مثل زيادة الضرائب واستصلاح الأراضي إلا أن الخلل وعدم التوازن وحتى القصور الاقتصادي أدى إلى فشل هذه الإجراءات، ومن ثم التخلي عنها وإتباع سياسات أخرى أسوأ من سابقتها الأولى مما يعني استمرار الأزمة وتواصلها.

وتشير أغلب الدراسات التي تناولت الصراعات والحروب الأهلية في دول العالم الثالث في إفريقيا وآسيا وحتى في بعض دول أمريكا اللاتينية أن السبب وراءها أزمة التوزيع، ففي ظل الفشل الاقتصادي يضاف إليه بعض الحساسيات السياسية أي يعتمد النظام السياسي إلى محاباة فئة اجتماعية على حساب أخرى، هذه التمييز يكون على أساس الموالاة للنظام السياسي فيعمد النظام الفئات المعارضة لوجوده كإجراء إقصائي أو لعدم كفاية الموارد اللازمة، وبمنظرة تحليلية لأبعاد هذه الأزمة أي التوزيع نجد أن معظم دول العالم الثالث عانت من الاستعمار التقليدي الذي رذحت تحت ظله سنوات عديدة بعضها خاض كفاحا سياسيا من أجل استعادة سيادته الوطنية وبعض الدول الأخرى خاضت كفاحا سياسيا ومسلحا كلفها تضحيات جسام في الأرواح وفي مقدراتها الوطنية، لكن الأصعب من كل ذلك وذاك أن هذه الدول عندما خرجت من الوضعية الاستعمارية لم تخرج بسلام، بل خرجت عن طريق اتفاقيات تضمن الهيمنة للدول الاستعمارية خاصة الاقتصادية منها، لعل أبرزها مع العلم أن معظم دول العالم الثالث ليست صناعية وإنما زراعية أو تعتمد على الثروات الباطنية من محروقات ومعادن وغيرها، هو استمرارها في إنتاج منتجات لا ترجع بالفائدة على المجتمع وإنما يكون في خدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية السابقة، ومن جهة أخرى تعدد الائتلافات في هذه الدول النامية مع عجز النظام السياسي على احتوائها واكتفائه بدعم اثنين دون أخرى على بقائه فإن أغلب عمليات التوزيع يكون موجه لها¹، وأزمة التوزيع قد تتسبب فيها السياسات الداخلية كتوزيع الأراضي الزراعية لغير مستحقيها وحرمان فئات أخرى هي أكثر أو في أمس الحاجة إليها وهنا تظهر مظاهر الفقرة والتجزئة داخل المجتمع، بحيث يصبح المجتمع منقسم على نفسه والأسوأ من هذا أن يكون النظام السياسي هو من وراء هذا الانقسام، فتظهر حركات احتجاجية غالبا ما تبدأ بمطالب قانونية دستورية تكفلها دساتير وقوانين هذه الدول كالعادلة في

¹ في إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية تنتج منتجات لا تخدم مجتمعاتها كإنتاج الكروم الموجه لصنع النبيذ في الدول الاستعمارية وحتى إنتاج المطاط وغيرها رغم توفيرها للربح إلا أنه لا يكون بالقدر الكافي مع سوء التسيير والاستغلال تصبح أزمة توزيع حقيقية.

توزيع الثروة¹ فرص العمل تولي المناصب خاصة السامية منها، وإذا ما فشل النظام السياسي في معالجتها في طريقة حكيمه ورشيدة فإن هذه المطالب قد تتحول إلى أكثر تطرفا تتجسد في أسوأ صورها بالمطالبة بالانفصال كدليل على عجز النظام في معالجة هذه الأزمة.

وبالنظر لخطورة هذه الأزمة على الدولة قبل المجتمع والنظام، فإنه يتعين القيام بعمليات تنمية سياسية قبل القيام بتنمية اقتصادية، فالأولى تعني أن على القادة السياسيين في النظام أنهم مسؤولين على كافة المواطنين الذين يقيمون على أرضها بما فيهم الأجانب وليس فقط مسؤولين على الفئة الاجتماعية أو الطائفة العرقية التي ينتمون إليها، وبالتالي تختلف معايير التوزيع، ومن جهة ثانية أو أخرى فإن هذه الدول عانت من ويلات الاستعمار إضافة إلى موقعها الجغرافي مناطق حارة صحراوية تتضاءل فيها المساحات الزراعية تقابلها زحف متواصل لرمال الصحراء ونقص الموارد المائية اللازمة لري هذه المساحات أو حتى استصلاحها، فالتنمية السياسية تعني على المجتمع إدراك حجم التحديات ومن ينتظره من عمل للخروج من ظاهرة التخلف وعدم تحميل النظام والاقتصاد أكثر من طاقته، فالتنمية السياسية تعني تحقيق الرشادة في التسيير والحكم وبذلك تصبح آلية التوزيع من أزمة في النظام السياسي إلى سمة وبالتالي الزيادة من وحدة المجتمع وتكامله السياسي.

05- أزمة التغلغل:

تعتبر هذه الأزمة عن قدرة النظام السياسي في تدفق رموزه إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء، ومن خلال هذه الوظيفة تبدي النخبة الحاكمة تأكيدها على القيم التي من خلالها يمكن إثارة حماس المواطنين وتنمي لديهم الاهتمام بالشعور القومي وبواسطتها تتمكن من تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع²، وترداد حدة هذه الأزمة في الدول النامية أو الدول التي تعاني من اضطرابات على مستوى أجهزتها وهيكلها ومؤسساتها الرسمية، فالتغلغل لا يتحقق بوجود الدولة الجامد والمعبر عنه في البنائات الرسمية أو من يتولون المهام باسمها ويرتدون رموزها سواء أكان ماديا أو معنويا، فأزمة التغلغل

¹ يمكن ضرب المثل بدولة السودان في إفريقيا أين بدأت مطالب الفئات الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل لتتطور فيما بعد لتصبح أكثر تطرفا في الطالبة في اقتسام ثروات البلاد وحتى اقتسام المناصب السياسية العليا في البلاد وهناك العديد من الأمثلة في العالم

² بومدين طامشة، مرجع سابق ص112

تنتج عنها أزمة ثقة بين المجتمع والنظام السياسي أو ما يطلق عليه لدى المجتمع والأكاديميين بغياب الدولة، فغياب هذه الأخيرة يعني قيام المواطنين بأدوار هم غير مؤهلين للقيام بها أو لا يملكون الوسائل للقيام بها وحتى وإن امتلكوها فإن استخدامها يكون اللاعقلاني وغير رشيد فالأولوية تكون للمصلحة الخاصة ولا وجود للمصلحة العامة فمن يرعى هذا الجانب ويكفل الجانب الأول هو غائب.

في إفريقيا وبعض دول آسيا وحتى أمريكا اللاتينية تعددت الكيانات داخل الكيان السياسي الواحد، وتتعدد فيه المجتمعات، فعملية ضبط الحدود للدولة وتعزيز وضعها الأمني الداخلي بتوفير الموارد البشرية والموارد المالية وحتى الوسائل الممكنة لذلك لا يعني أن النظام السياسي قد أنهى أزمة التغلغل، فالمظلة الأمنية لوحدها لا تكفي لإنهاء هذه الأزمة فالفرد أو المواطن يجب أن يشعر بوجود الدولة ليس فقط في مكان عمله أو أماكن تجمعهم إنما يشعر بذلك حتى في بيته وذلك من خلال المظلة السياسية والتنمية، فإلى جانب الامتداد الأمني لا بد أن يواكبه امتداد مدني حضري أي تواجد الدولة المدنية التي تحترم فيها الحريات وتقدر فيها القيم عبر كامل الإقليم.

وحسب "لوسيان باي" فإن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من العلاقات المتفاعلة مع بعضها البعض، "علاقات شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة"، "علاقات الجماعات ببعضها البعض"، "علاقات شاغلي الأدوار بالمواطنين الناشطين في المجتمع"¹، وضمن هذه العلاقات يمارس النظام السياسي وظيفة التغلغل فغيابها يعني أن تتأثر أزمة الثقافة الموحدة الوطنية في مقابل الثقافات الفرعية .

فسمّة التغلغل يعني تواجد الدولة في كامل جزئيات المجتمع، وهذا التواجد لا يعني أو المقصود به الدولة البوليسية، لأن الهدف والغاية مختلف كل الاختلاف فالأولى تمارسها الدولة من أجل خدمة المجتمع والحفاظ على تماسكه ومن ثم عندما يشعر المواطن بوجود الدولة القوي وأن هذا التواجد هو في صالحه وفي خدمته فإن هذا المواطن سيجعل معه دولته إلى أي مكان يتواجد فيه حتى خارج الإقليم، بينما التغلغل على شاكلة الدولة البوليسية فإن الهدف منه هو حماية النظام وضمان استمراره وبقائه وهذا يعني كبت للحريات العامة والإخلال بالتوازنات الاجتماعية أي اللعب على الورقة الطائفية العرقية التي تدخل المجتمع في صراع مع بعضه البعض مما يعطي المبرر لاستخدام أساليب القمع والإكراه وشرعية وهمية لبقاء النظام، إلا أنه ومع مرور الوقت يفشل النظام البوليسي لكن هذا الفشل سيخلف وراءه آثار

¹ أمين محمد علي ديور، مرجع سابق ص 27

جانبية على المجتمع إن لم يتم تداركها من خلال عمليات التنمية السياسية فإنها سوف تؤدي إلى أزمات أخرى.

06-أزمة الاستقرار السياسي:

إن حالة أزمة النظام السياسي هي نتاج التفاعل بين عاملين أساسيين أولهما تكون له آثار استقرارية وثانيهما تكون له آثار غير استقرارية، وبذلك فإن كل سلطة تتجه أحد الاتجاهين، فإما أن تتحول إلى إدارة للسلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدستور والدولة والقانون، فتتبعي بذلك إلى سلطة الاستقرار السياسي الدستوري الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتتبعي إلى سلطة الانقلابات.

فشرعية النظام السياسي تبنى على توافق واسع بين ما يطلبه المجتمع، في مقابل ما تقدمه السلطة الحاكمة ضمن أدائها لوظائفها الموكلة لها، وفي حالة انعدام هذا التوافق فإن الرؤى تختلف ويظهر التباين وعدم الانسجام، وهذا ما يسفر عن حالة عدم الاستقرار في المجتمع، وتظهر أزمة الاستقرار السياسي على عدة مستويات كعدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة، وفي التغييرات السريعة في شغل المناصب والأدوار السياسية، وعدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية، وعدم الاستقرار السياسي حيث العنف المستخدم من طرف السلطة سمة السلوك السياسي السائد، إن أزمة الاستقرار السياسي قد تتسبب في تردي الوضع السياسي والاجتماعي، ومن ثم حالة اللااستقرار، وهو ما يعطي المجال الفرصة للمؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية لضبط هذه المتغيرات المتناقضة.

ورغم أن أزمة الاستقرار السياسي تمس النظام في أعلى مستوياته إلا أن لها آثار مباشرة على المجتمع، فعدم الاستقرار تمس الأفراد في حياتهم الشخصية وتتجسد أزمة الاستقرار السياسي في عدة صور لعل أبرزها:

أ- ظهور الجماعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة هذه الجماعات قد تحمل السلاح بحجة حماية مصالحها، إلا أن هذا المبدأ يكون كمبدأ أولي سرعان ما يتحول إلى ضرب مصالح جماعات أخرى وهو ما يعقد أزمة الاستقرار أكثر وأكثر، وهذه الأزمة تعبر عن ضعف أداء النظام واستغنائاه عن أهم ميزة من ميزاته والتي ينفرد بها عن سائر التنظيمات الأخرى التي تدور في فلكه وهي الاحتكار الشرعي والمنظم للعنف.

ب- خروج المواطنين في مظاهرات وتجمعات تعبيراً عن سخطهم للأوضاع المتردية وعجز

النظام السياسي في الإمساك بمظاهر الأزمة، سرعان ما تتحول إلى مظاهر عنف واحتجاجات مسلحة. ت-أزمة الاستقرار السياسي لا تمس النظم الاجتماعية فحسب بل تمس النظم الاقتصادية ففي حالة الاستقرار لا يمكن القيام بأية أنشطة اقتصادية، ولا استثمارات يمكن أن تعود على الفائدة للمجتمع والدولة معا.

ث-وأهم سلبية لحالة الاستقرار هو تغيير التركيبة الاجتماعية، حيث حالة الاستقرار والأمن قد تؤدي بالهجرة الداخلية أو ما يعبر عنه لدى دارسي علم الاجتماع بحالات النزوح غير المنظمة وفي حالات اشتداد الأزمة قد نشهد حالات نزوح وحالات هجرات خارجية، إن هذه الحالة قد تؤثر على وضعية المجتمع خاصة عندما تبرز عادات مختلفة مع بعضها البعض (سكان الريف مع سكان المدينة). التنمية السياسية هي عملية شاملة لا تستهدف المجتمع المدني فحسب، بل تستهدف النظام السياسي كذلك فعملية الاستقرار السياسي هي أكثر من ضرورة، لذا فالعمل في إطار الأطر الدستورية والقانونية من شأنه أن يساهم في الاستقرار السياسي، كذلك الحكم الراشد والممارسة الديمقراطية الرشيدة فاستقرار النظام السياسي يعني استقرار المجتمع¹ ومن ثم ازدهار ورفاهية الاقتصاد، فسمه الاستقرار يجب أن تكون هي القاعدة ومن ثم لا بد من وضع الأسس والأعراف اللازمة لاستمرار هذه السمة.

07- أزمة التنظيم السياسي للسلطة:

تعد السلطة السياسية ركنا جوهريا وأساسيا في قيام الدولة نظرا لكونها العنصر المميز للدولة عن غيرها من الجماعات، حيث تمارس سلطتها وسيادتها على جميع الأفراد الموجودين فوق إقليمها إلا استثناءات ووفقا للقانون الدولي، حتى إن البعض من الفقهاء يعرف الدولة بالسلطة، غير أن هذا الرأي منتقد لأن السلطة ظهرت قبل ظهور الدولة وتطورت مع المجتمعات ثم مع الدولة فضلا عن أنها أشمل من هذا التنظيم.

وتعتبر السلطة أكثر من ضرورة لقيام الدولة، لكونها الوسيلة التي من خلالها تتمكن الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية، كما أن هدف السلطة كذلك هو حماية مصالح الأفراد والجماعات وتنظيم

¹ أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: عالم المعرفة 1978 ص161

أمرها بما يتماشى والصالح العام، شريطة أن تقوم هذه السلطة على رضا وقبول المحكومين، وهذا ما يميز الدولة الحديثة عن الدولة القديمة قاصرة على حماية مصالح الحاكم عن طريق القوة¹.

وتبرز أزمة التنظيم السياسي للسلطة في خصائصها ومدى ارتباطها بالمجتمع، فالسلطة شاملة لجميع الأنشطة البشرية وليست خاصة على جانب معين من تلك النشاطات فهي تشمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى غيرها من المجالات، وتنظيم السلطة يعني احتكارها الشرعي والمنظم للعنف واستخدامها لردع المخالفين².

فالسلطة هي سلطة عليا تسمو على جميع السلطات الأخرى في المجتمع، وتخضع لها جميع مؤسسات الدولة وأفراد الشعب بدون استثناء، فهي سلطة وطنية نابعة من وجود الدولة ومعبرة الإرادة المستقلة، وتسيطر على كامل الإقليم، ووجود أزمة تنظيم سياسي للسلطة يعني بالضرورة وجود أزمة بنى في المجتمع، فهذا الأخير لا يمكن أن يمارس نشاطه في غياب الفعلي للسلطة، فالنظريات المفسرة لظاهرة السلطة ونخص بالذكر نظريات العقد الاجتماعي كلها أكدت أن السلطة جاءت وليدة الحاجة إليها، لكن إذا كانت السلطة في حد ذاتها بحاجة إلى تنظيم فالمجتمع لن يكون في حال أفضل منها³.

الخاتمة:

إن وحدة المجتمع وتكامله السياسي هو أمر ضروري للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم، والنظام السياسي يستتفر كامل طاقاته وإمكاناته من أجل تحقيق هذا المطلب، فالتنمية السياسية باتت أكثر من مطلب ضروري لتحقيق هذا الهدف، فمن خلالها يحافظ النظام السياسي على سماته الأساسية التي إن فشل في تقديم إجابات واضحة عنها قد تتحول إلى أزمات التي ستضرب بوحدة وتكامل المجتمع، فالتنمية السياسية تمكن النظام السياسي من بناء هوية واحدة مشتركة بين جميع أجزاء المجتمع التي تتعدد وتتوغل فيه الهويات وتتفرع وإلى جانب كل هذا التعقيد تطرح إشكالية العولمة كمتغير بارز يهدد الهوية الوطنية القومية لكامل المجتمع، والأمر ذاته ينطبق على باقي الأزمات الأخرى.

¹ بومدين طامشة، مرجع سابق ص70

² مورييس دوفرجه، مدخل إلى علم السياسة. ت سامي الدروبي. بيروت: المركز الثقافي العربي ط1 2009 ص215

³ جان ماري دانكان، علم السياسة. ت محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ط1 1997 ،

إن هذه المؤشرات تشير إلى غاية التنمية السياسية وهي تخليص المجتمع من بعض هذه الأزمات السائدة، فهي مؤشرات تعبر عن الحداثة السياسية، إلا أنه لا يمكن الإغفال أو التغاضي عن بعض المؤشرات الأخرى كأزمة بناء الأمة وغيرها لأن التنمية السياسية في النهاية لا تعدو أن تكون عملية تخليص المجتمع من أزمة أو ضائقة التخلف السياسي، فالتنمية السياسية هي تلك العملية التي من خلالها يتخلص المجتمع من سمات تخلفه سياسيا، ومن ثم تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع، وترجع العديد من الدراسات أن من بين أسباب فشل عمليات التنمية المحلية هو اعتمادها الكبير عن الجانب الاقتصادي وإهمالها للجانب السياسي، فلا يمكن نجاح التنمية في مجتمع يعاني الانقسام على نفسه والتفكك وتتعهد فيه الهوية المشتركة التي تستمد قوتها من الهويات الفرعية النابعة من عمق المجتمع، كما أن أزمة المشاركة السياسية تعني غياب المجتمع عن المشاركة في عمليات صنع القرار خاصة تلك المتعلقة به وهذا ما يجعلها سياسات مركزية بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي الحقيقي، فالتنمية السياسية وإن كانت من بين الوظائف السياسية إلا أن آثارها تعود المجتمع كما تعود كذلك على النظام وعندما تكون الجبهة الداخلية للنظام السياسي متماسكة وموحدة فإن النظام السياسي بإمكانه مواجهة التحديات الخارجية.